الأنظمة الجمركية الاقتصادية

1. الماهية

تعرف الأنظمة الجمركية الاقتصادية بأنها: "أنظمة خاصة تهدف إلى تشجيع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والصناعية (الاستيراد والتصدير)، بآليات خاصة ومتغيرة حسب النشاط، ومنه الاستفادة من نتائجها ومزاياها"[1].

تسمح الأنظمة الجمركية الاقتصادية بتخزين البضائع وتحويلها واستعمالها وتنقلها مع الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكذا من الحقوق والرسوم الأخرى ومن إجراءات الحظر الاقتصادية التي يمكن أن تخضع لها.

أنواع الأنظمة الجمركية الاقتصادية:

جاء في المادة 115 مكرر من قانون الجمارك الجزائري ذكر الأنظمة الجمركية الاقتصادية كما يلي:

- العبور
- المستودع الجمركي
- المصانع الخاضعة للرقابة الجمركية
- القبول المؤقت
- إعادة التموين بالإعفاء
- التصدير المؤقت

من خلال الأنظمة الجمركية يمكن الاستفادة من وقف الحقوق والرسوم الجمركية، كذلك جمركة البضاعة بصفة دورية وليست جملة واحدة أي بحسب الحاجة، ومراعات تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي الخاضعة لها.

2- خصائص الأنظمة الجمركية الاقتصادية

- اعتبار البضاعة خارج الاقليم الجمركي.
- وقف الحقوق والرسوم الجمركية
- الكفالة
- تصفية النظام

3. أهداف الأنظمة الجمركية الاقتصادية

تعتبر الأنظمة الجمركية الاقتصادية آليات تهدف إلى تعزيز تطور بعض النشاطات الاقتصادية (التصدير) وتقوية الإمكانات التنافسية للشركات في الأسواق الخارجية بفضل المزايا التي تقدمها على الصعيدين المالي والاقتصادي.

3-1. على الصعيد المالي

توقيف الحقوق والرسوم أو الإعفاء منها أو تسديدها؛

3-2. على الصعيد الاقتصادي

- ✓ التموين بمستلزمات الإنتاج بأقل التكاليف؛
- ✓ تحسين القدرات التنافسية للشركات من خلال تقليل تكاليف الإنتاج؛
- ✓ تعزيز بعض النشاطات الصناعية لا سيما تلك المتعلقة بالتصدير؛
- ✓ تسهيل المبادلات الدولية.

[1] - جاب الله محمد الصادق: الموجز في تقنيات الجمركة في التشريع والتنظيم الجزائريين، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص97.

4- **الكفالة**

يجب أن تكون البضائع الموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي محل كفالة تغطي 10% من مبلغ الحقوق والرسوم الموقفة.

غير أنه، وفي إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات، تُعفى الأنظمة الاقتصادية الموجهة خصيصا للتصدير من الكفالة.

ويتعلق الأمر خصوصا:

- ✓ بالقبول المؤقت من أجل تحسين الصنع داخل الجزائر؛
- ✓ التغليف الموجه للبضائع المراد تصديرها.

5- **الأنظمة الجمركية حسب وظائفها**

تنقسم هذه الأنظمة إلى أربع (04) أقسام حسب وظائفها:

5-1- التنقل (العبور Le transit):

نظام واحد ويعرف باسم **العبور**؛ وهو نظام جمركي يسمح للمتعاملين الاقتصاديين باقتياد البضائع من مكتب جمركي يسمى مكتب الانطلاق، إلى مكتب جمركي آخر يسمى مكتب الوصول، برا أو جوا، مع وقف كلي للحقوق والرسوم وكذا تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

- **عبور ماذا؟**

ويتعلق الأمر بنقل البضائع:

- ✓ من مكتب الدخول إلى مكتب داخلي؛
- ✓ من مكتب داخلي إلى مكتب الخروج؛
- ✓ بين المكاتب الداخلية أو المستودعات الخاضعة للرقابة الجمركية.

- **أقسام العبور**

وينقسم العبور إلى:

- ✓ العبور البري؛
- ✓ العبور عبر السكك الحديدية؛
- ✓ العبور الجوي.

- **المستثنى من العبور**

البضائع التي تكون محل تقييد أو حظر مثل:

- ✓ الكتب والمجلات وكل المواد التي تمس بالأخلاق وبالآداب العامة؛
- ✓ المخدرات وجميع المؤثرات العقلية وكذا كل المنتجات التي من شأنها المساس بالصحة العمومية؛
- ✓ الأسلحة الحربية؛
- ✓ المواد المقلّدة في المكتبات؛
- ✓ البضائع التي تحمل علامات مزيفة للأصل الجزائري.

- **إجراءات منح العبور**

للاستفادة من نظام العبور يجب على صاحب الالتزام اكتتاب التصريح المفصل في مكتب الانطلاق مع التزام مكفول يلتزم من خلاله تحت طائلة العقوبات القانونية بإيصال البضائع المصرّح بها إلى مكتب الوصول:

- ✓ بختم سليم؛
- ✓ في الآجال المحدّدة؛
- ✓ عن طريق المسلك المحدّد.

يقدّم صاحب الالتزام عند مكتب الوصول البضائع المذكورة في التصريح المفصّل ويعطي لها نظاما جمركيا مسموحا به من خلال اكتتاب التصريح المناسب حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم والتشريع المعمول بهما.

في انتظار إيداع التصريح يمكن للبضائع أن تودع مؤقتا لتصفية نظام العبور.

2-5- التخزين (Le stockage)؛

ونعني به أنظمة المستودعات، ونعني بالمستودعات الجمركية النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضاعة المستوردة تحت رقابة إدارة الجمارك، في أماكن مخصصة لذلك، بدون دفع الحقوق والرسوم الجمركية عند الاستيراد وتدابير الحظر الاقتصادي، وهناك ثلاثة أنواع من المستودعات هي:

- المستودع العمومي.
- المستودع الخاص.
- المستودع الصناعي: وهو محل خاضع لمراقبة إدارة الجمارك، يرخص فيه لمؤسسات ما بتهيئة البضائع المعدة للتصدير، مع وقف كلي للحقوق والرسوم الجمركية.

يعتبر المستودع العمومي أو الخاص الخاضع للرقابة الجمركية مستودعا خصوصيا عندما يكون موجّها لتخزين البضائع التي يستلزم حفظها منشآت خاصة.

لهذه المستودعات مزايا، أهمها: أمن البضائع.

3-5- الاستعمال(L'utilisation):

وهو النظام الجمركي الاقتصادي المتعلق باستعمال البضاعة عند الاستيراد أو التصدير، ويتعلق الأمر ب:

- القبول المؤقت للمعدات لاستعمالها مع إعادة التصدير على حالها.
- القبول المؤقت لغرض المعارض والعروض.
- التصدير المؤقت للمعدات لاستعمالها على حالتها.

4-5- التحويل(La transformation):

وهو نظام مخصص للاستخدام الصناعي، ويمكن حصر أنظمته في:

- المستودع الصناعي (وقد تم التطرق إليه سابقا).
- القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع.
- إعادة التموين بالإعفاء: إعادة التموين بالإعفاء هو النظام الجمركي الذي يسمح، مع الإعفاء من الحقوق و الرسوم، باستيراد البضائع المتجانسة من حيث النوع و الجودة والخصائص التقنية مع تلك التي ضبطت في السوق الداخلية و استعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي.

يهدف هذا النظام إلى ضمان تنافسية المنتج في الأسواق الخارجية من حيث التكلفة و ربح الوقت بالنسبة

للمتعاملين من خلال السماح لهم بالرد بشكل سريع و إيجابي على طلبات التصدير و ذلك بصنع منتجاتهم باستخدام بضائع كانت محل جمركة لوضعها قيد الاستهلاك أو تصدير منتجات مصنوعة مسبقا و لكن خاضعة لدفع الحقوق و الرسوم.

- المصانع الخاضعة للرقابة الجمركية: المصانع الخاضعة للرقابة الجمركية هي وحدات اقتصادية ذات طابع صناعي موضوعة تحت الرقابة الجمركية. ويخص هذا النظام المنشآت والمؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:
- معالجة أو تكرير الزيوت الخام من البترول أو من المعادن وأنواع غاز البترول والمحروقات الغازية الأخرى وكذا تمييعها.
- إنتاج وتصنيع منتجات بتروكيميائية ومنتجات كيميائية وما شابههما من المنتجات المشتقة من البترول.
- يهدف هذا النظام إلى الاستجابة الفعّالة للاحتياجات المختلفة للمتعاملين الاقتصاديين بحيث يسمح لهم باكتشاف الديناميكية المناسبة لشركاتهم وتعزيز قدراتهم التنافسية على المستويين الوطني والدولي؛ وفي هذا الصدد يستفيدون من بعض المزايا الجبائية كجزء من التسهيلات المقدّمة لهم.